

الاستثمار كابيتال
Alistithmar Capital



تقرير مجلس الإدارة

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 م

شركة الاستثمار للأوراق المالية والوساطة ("الاستثمار كابيتال") شركة سعودية مساهمة مقفلة





صاحب السمو الملكي الأمير

محمد بن عبدالعزيز آل سعود

خادم الحرمين الشريفين

الملك عبدالعزيز آل سعود

5	لمحة عن أداء الاستثمار كابيتال 2020 م
6	أعضاء مجلس الإدارة
7	كلمة رئيس مجلس الإدارة
8	كلمة الرئيس التنفيذي
12	نظرة عامة
13	التأسيس والمركز القانوني
14	النشاطات الرئيسة
16	تشكيل مجلس الإدارة وتصنيف أعضائه
17	وصف لخطط وقرارات الشركة والتوقعات المستقبلية
18	لجان مجلس الإدارة
21	مكافآت وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة وخمسة من كبار التنفيذيين
21	العقوبات والجزاءات
22	نتائج المراجعة السنوية لفعالية الإجراءات الرقابية الداخلية في الشركة
22	إدارة المخاطر
25	تقرير مراجعي الحسابات للعام المالي 2020 م
26	المعلومات المالية ونتائج الأعمال
26	النتائج التشغيلية للعمليات للعام المالي 2020 م
27	أي مصلحة وأوراق مالية تعاقدية وحقوق اكتتاب تعود لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين وأقربائهم
27	قروض الشركة
27	الصفقات مع الأشخاص ذوي الصلة
28	الأعمال والعقود بين الشركة وأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين
28	الخاتمة

لمحة عن أداء الاستثمار كابيتال 2020م

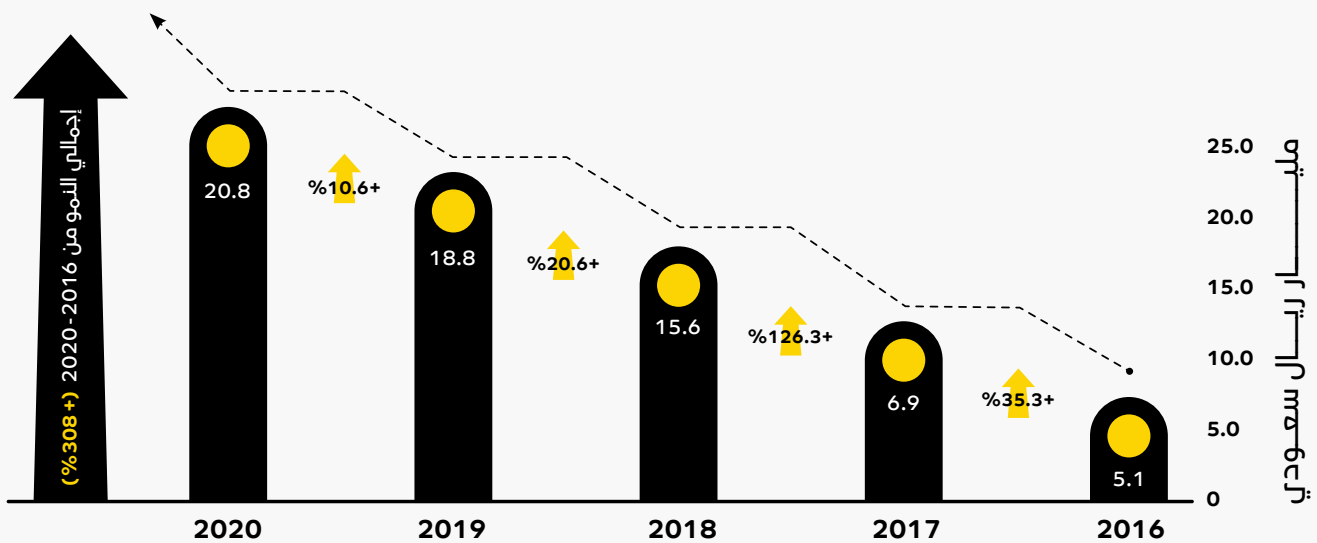
الأداء المالي



الأداء التشغيلي



نمو قوي للأصول تحت الإدارة (2016-2020)



أعضاء مجلس الإدارة



عبدالله بن سليمان الزين
رئيس مجلس الإدارة



سلمان بن بدر الفغم
عضو مجلس الإدارة



فيصل بن عبدالله العمران
نائب رئيس مجلس الإدارة



صالح بن عبدالله العقلا
عضو مجلس الإدارة



محمد بن عمر العبدروس
عضو مجلس الإدارة



محمد بن عبدالعزيز الفريح
عضو مجلس الإدارة



كلمة رئيس مجلس الإدارة

نيابة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة يسرّني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي لشركة الاستثمار للوراق المالية والوساطة ("الشركة") للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م.

عام 2020م كان استثنائياً بكل المقاييس، حيث واجه العالم فيه تحديات لم تحدث من قبل بسبب جائحة "كوفيد-19"، والتي كان لها تأثير على الكثير من الجوانب المالية والاقتصادية والاجتماعية. بادرت حكومة المملكة العربية السعودية بالتحرك السريع والحاسم للتعامل مع الجائحة، حيث اتخذت إجراءات مهمة لحماية المجتمع واتبعتها بحزم تحفيزية اقتصادية ومالية للحد من آثار الجائحة والتي كان لها الأثر الكبير في حماية المجتمع والنشاط الاقتصادي.

أعطت شركة الاستثمار كإبتال الأولوية لسلامة موظفيها وعملائها على حدّ سواء؛ حيث تم تسخير الإمكانيات لتحقيق الاستمرارية في العمل واستيفاء احتياجات العملاء مع استمرار العمل على تحقيق أهداف الشركة التشغيلية والاستراتيجية.

نشعر بالفخر والاعتزاز بما حققنا من إنجازات كبيرة خلال العام 2020م، فعلى الرغم من التحديات الغير مسبوقة التي مرت بها الأسواق خلال الاثني عشر شهراً الماضية بسبب جائحة "كوفيد-19"، لكنه العام الذي أبرز قدراتنا على التكيف بكل فعالية مع الظروف الصعبة والتحديات المتنوعة.

لقد سخّرت الشركة جميع إمكانياتها وطاقاتها لتنفيذ التطلعات الاستراتيجية للنمو، ومواصلة تقديم خدماتها للعملاء بكفاءة، والبناء على ما تقدم من إنجازات لتعظيم مكتسبات الشركة وحقوق مساهميها. أحرزت الشركة تقدماً ملحوظاً في تنفيذ استراتيجيتها بما فيها توسيع قاعدة العملاء وزيادة مصادر الإيرادات المستقرة والمتكررة، بالإضافة إلى مبادرات التحول الرقمي التي مكنتنا من الاستمرار بخدمة عملائنا بكل جودة وكفاءة.

أثبتت الاستثمار كإبتال قوتها ومكانتها كواحدة من أكثر الشركات الاستثمارية نمواً في مختلف نشاطاتها في قطاع الخدمات المالية. حيث حققت الشركة في عام 2020 م إجمالي إيرادات قياسية بلغت 168 مليون ريال سعودي، وصافي أرباح بقيمة 66.1 مليون ريال سعودي. وتعود هذه النتائج إلى النمو القوي في أعمال الشركة وأنشطتها التشغيلية، حيث تجاوز النمو 58% في الأنشطة التشغيلية. كما استمرت الشركة في المحافظة على ميزانية قوية ومستوى عالٍ من السيولة، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 2.47 مرة كما كانت المؤشرات الرئيسية للعائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول عند معدلات 15% و 9% على التوالي.

ولتحقيق الإستمرارية في النجاح، سنسعى إلى مواصلة العمل لتعزيزه والبناء عليه والانطلاق منه إلى نجاحاتٍ جديدة. كما سنواصل وضع الاستراتيجيات لتعزيز قدرتنا على الإستمرار والنجاح من خلال الإستثمار في المستقبل بالتطوير المستمر لأعمالنا، وأنظمتنا، وموظفينا بما يخدم أهدافنا بتقديم خدمات مالية مميزة للعملاء.

ختاماً، أود أن أشكر فريق العمل في الشركة على القدرة الرائعة على التكيف والاحترافية العالية التي أظهرتها خلال مرحلة التعامل مع تحديات هذا العام، وتفانيهم في تأدية مهامهم وواجباتهم الوظيفية وتلبية احتياجات العملاء دون توقف وبمرونة عالية. حققنا أداءً مشرفاً ونتائج مبهرة لهذا العام عكست الأداء المتميز والمثابرة والتفاني من الجميع، موظفين ومجلس إدارة ولجان الشركة، من أجل تحقيق تلك النجاحات. كما انتهز هذه الفرصة لأعرب عن خالص شكري وتقديري لرئيس وأعضاء مجلس إدارة وإدارة البنك السعودي للاستثمار على ثقافتهم الكبيرة ودعمهم المتواصل.

عبدالله بن سليمان الزبين
رئيس مجلس الإدارة



كلمة الرئيس التنفيذي

يشرفني أن أقدم لكم التقرير السنوي لشركة الاستثمار كابيتال، والذي يستعرض جهود وإنجازات الشركة خلال عام 2020م .

نظرة على الأداء

عام 2020م كان عامًا استثنائيًا حيث شهد العالم أزمة لا مثيل لها. بادرت الشركة على إثرها بتبني استراتيجيات مرنة وسريعة الاستجابة ووضع خطط للتأقلم مع ظروف العمل الغير مسبوقه. وضعنا خططنا الاستراتيجية واستثمارنا في بناء قدراتنا في موقع فعال جداً للتأقلم مع تحديات عام 2020م وإيجاد فرص للتوسع والنمو حيث استطاعت الشركة مواجهة تحديات الجائحة وتجاوزها وتحقيق أهداف النمو والتوسع. تم إدخال تقنيات متقدمة واستخدامها بفاعلية في عملياتنا التشغيلية، حيث لعبت هذه التقنيات المتطورة دوراً حاسماً في قدرتنا على التكيف بسرعة مع الأحداث والاستجابة لها بشكل فعال ومكنتنا من خدمة عملائنا على أمثل وجه .

نحن فخورون بأدائنا التشغيلي والمالي في السنة المالية 2020م. حيث أثبتنا أن الاستثمار كابيتال تظل قوية ومستقرة وقادرة على تحقيق أهدافها على الرغم من الظروف والتحديات. حققت الشركة نمواً قوياً في الدخل التشغيلي بنسبة 58 %، حيث بلغ إجمالي الإيرادات 168 مليون ريال سعودي في عام 2020م. ونمت الأرباح التشغيلية للشركة بنسبة 139 % لتصل إلى 81 مليون ريال سعودي، محققة هامش ربح تشغيلي بنسبة 48 % . كما ارتفع إجمالي الدخل الشامل إلى حوالي 65.5 مليون ريال سعودي، مسجلاً نموًا استثنائيًا بنسبة 155 % مقارنة بعام 2019م .

لقد تمكنا بحمد الله خلال العام 2020م من مواصلة تحقيق تقدم قوي في إحراز أهدافنا الاستراتيجية، حيث استمرت الشركة في زيادة قاعدة عملائها واكتساب ثقة عملاء مؤسساتيين جدد ، وحرصت على تنويع الخيارات الاستثمارية من خلال إطلاق مجموعة جديدة من الصناديق الاستثمارية والتي ساهمت في زيادة حجم الأصول المدارة في نهاية عام 2020م إلى 20.8 مليار ريال سعودي بزيادة بلغت 11 % عن العام السابق، كما حققت الصناديق الاستثمارية العامة التي تديرها الشركة والتي تستثمر في الأسهم السعودية التقليدية والأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والأسهم الخليجية أداءً متميزاً ، مما جعلها تتفوق على الصناديق الاستثمارية التي تتبع استراتيجية مماثلة بفارق مميز. وفيما يتعلق بالصناديق العقارية قامت الشركة بإطلاق صندوق الاستثمار للدخل العقاري 2 بعد النجاح الكبير الذي حققه صندوق الاستثمار للدخل العقاري 1 حيث استحوذ الصندوق الجديد بنجاح على 6 أصول عقارية مدرجة للدخل تقع في مدينة الرياض. كما حصلت الاستثمار كابيتال على موافقة هيئة السوق المالية لطرح صندوق كادن الاستثمار بحجم أصول تجاوزت 2 مليار ريال سعودي حيث يستحوذ الصندوق على واحدة من أهم المشاريع العقارية في المملكة وهو مشروع واجهة الرياض .

إضافة إلى ذلك حرصت الشركة على تطوير خدمات التداول في أسواق المال المحلية والعالمية، حيث بلغت حصتنا السوقية 3.18 % من إجمالي التداولات في السوق السعودي والتي تجاوزت 130 مليار ريال سعودي وتمت 84 % من هذه التداولات عن طريق قنواتنا الإلكترونية. كما استمرت الشركة في طرح حلول تمويلية تلبي مختلف احتياجات المستثمرين بكل يسر وسهولة، سجلت المحفظة التمويلية للشركة نمواً يتجاوز 30 % لتصل إلى 636 مليون ريال سعودي.

كما عملت الشركة على تركيز جهودها في مجال تطوير قنواتها الإلكترونية وأتمتة العمليات التشغيلية لتعزيز تحولها الرقمي في الأنشطة المختلفة للشركة. بما يمكّنها من رفع جاهزيتها نحو المستقبل، مع الاستمرار في النهج القائم على الابتكار واعتباره الداعم الرئيسي لزيادة قدرة الشركة على تقديم حلول متكاملة وذات قيمة مضافة تستجيب لتطلعات عملائها .

نظرة مستقبلية

على الرغم من التحديات غير العادية التي واجهناها كان 2020م عاماً آخرًا ذاخراً بالمنجزات القياسية والتي ساهمت في تعزيز مكانتنا التنافسية بين الشركات الاستثمارية في السوق السعودية، حيث واصلنا مسيرتنا التطويرية، مؤكداً على أننا نمضي على طريق الريادة في قطاعاتنا بكل ثقة واقتدار .

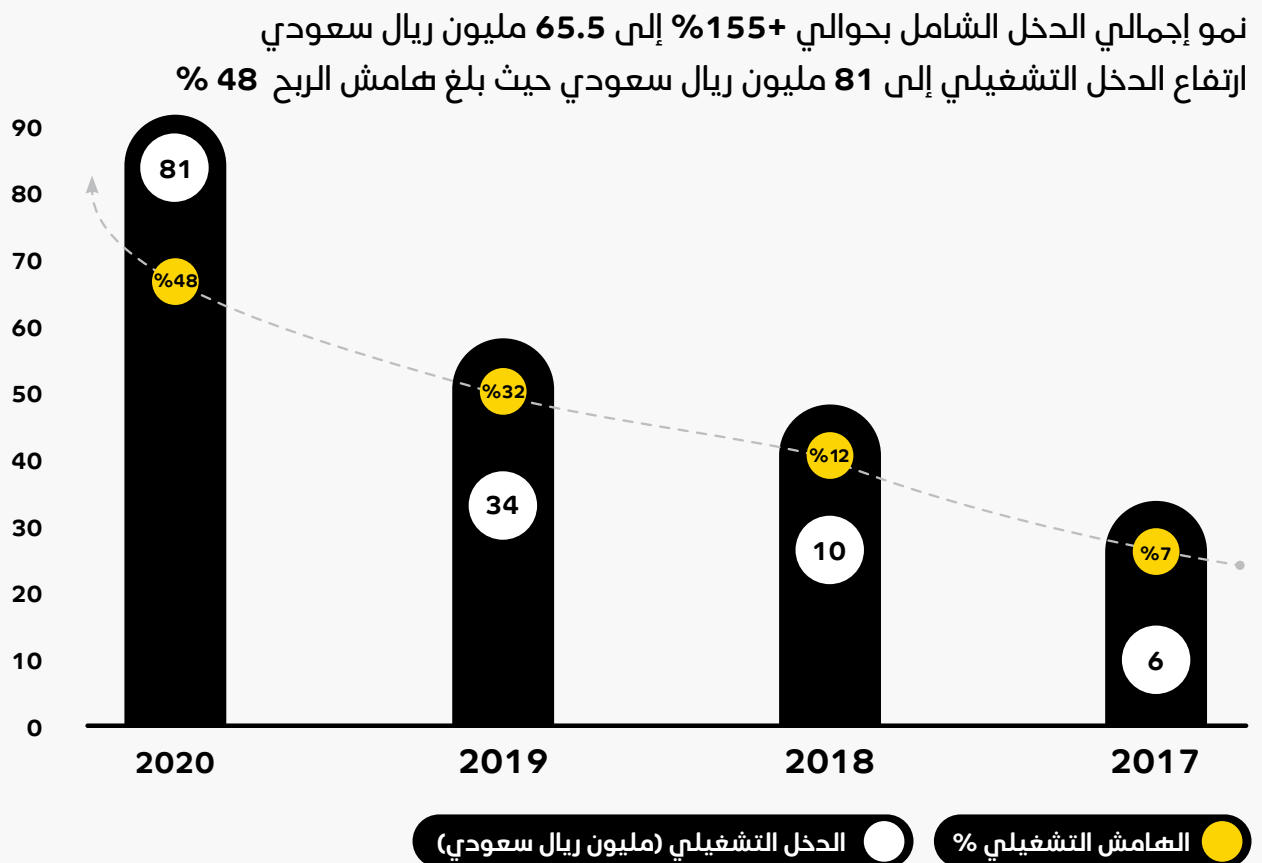
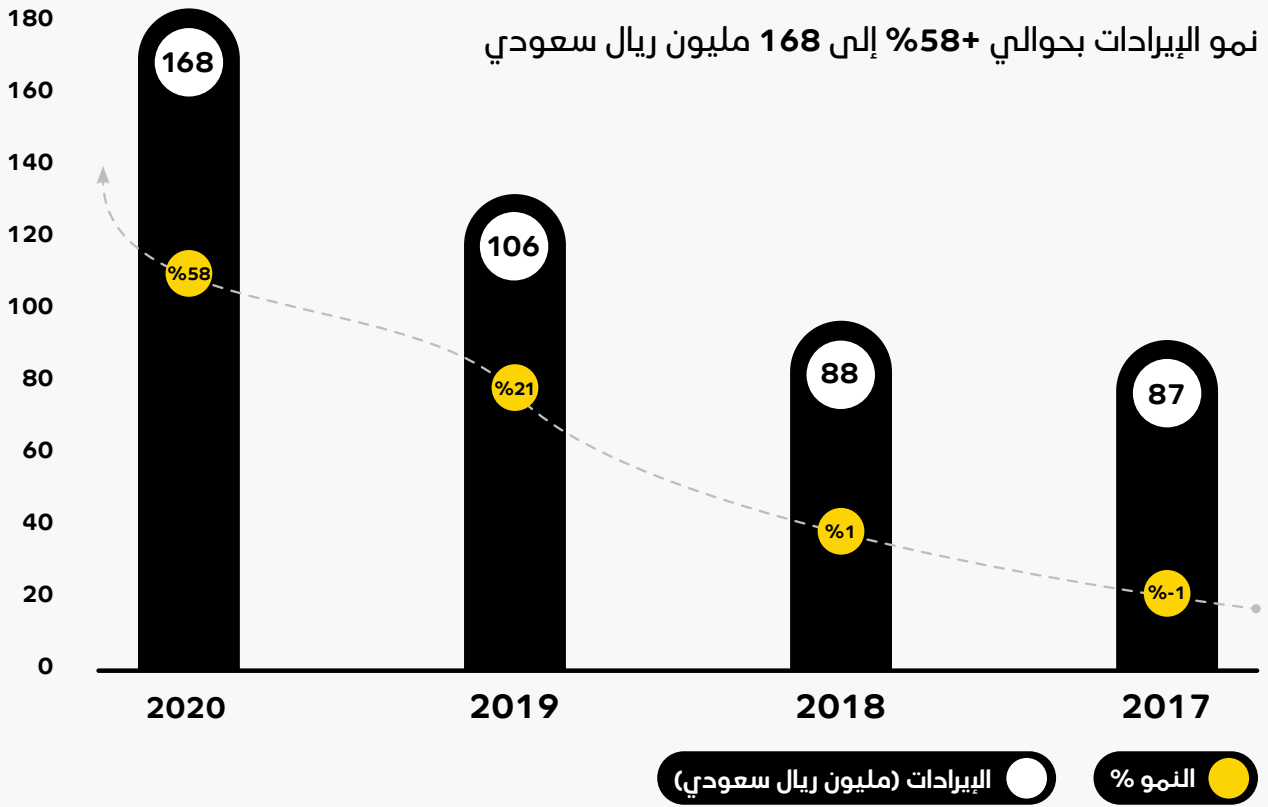
وسط بيئة اقتصادية حافلة بالمتغيرات، تتركز جهودنا حالياً على الإدارة الفعالة لمواردنا المالية، ومواصلة زيادة حصتنا السوقية في الوساطة المحلية والدولية وزيادة الأصول تحت الإدارة، كما نطمح لمزيد من التطوير لمنتجاتنا وخدماتنا لخدمة قاعدة عملائنا المتنامية بصورة أكثر فاعلية.

ستواصل إدارة الشركة تنفيذ خطتها الاستراتيجية لنقل أنشطة الشركة إلى مستويات أقوى، مما سيعزز الأداء المالي للشركة ويحقق أهدافها الاستراتيجية، الأمر الذي سيجعل الاستثمار كإبتال ضمن أهم الشركات الرائدة في أنشطتها الرئيسية، بالإضافة إلى أن نكون مساهماً رئيسياً في توسيع نطاق الأعمال ونجاح استراتيجية البنك السعودي للاستثمار. كما ستواصل الشركة الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء من خلال تقديم أفضل الخدمات والعمل من أجل التحسين المستمر في جودة ومستوى الخدمات والمنتجات المقدمة. كما ستعمل إدارة الشركة على تعزيز بيئة العمل وخلق بيئة متميزة ومحفزة لجميع أعضاء فريق العمل ، للمساهمة في تحقيق أهداف الشركة بأفضل طريقة كفريق متكامل.

ننتهز هذه الفرصة للتعبير عن خالص تقديرنا لعملائنا على ثقتهم المستمرة. كما أتقدم بالشكر الجزيل لمجلس إدارة الاستثمار كإبتال وإدارة البنك السعودي للاستثمار على الدعم المستمر في جميع مراحل التحول. كما أتقدم بالشكر الجزيل لفريقي، فريق العمل في الاستثمار كإبتال، على جهودهم المتميزة خلال العام، والتي كانت الأساس في تحقيق النتائج التي شهدناها خلال السنة.

**خالد بن عبدالعزيز الرئيس
الرئيس التنفيذي**

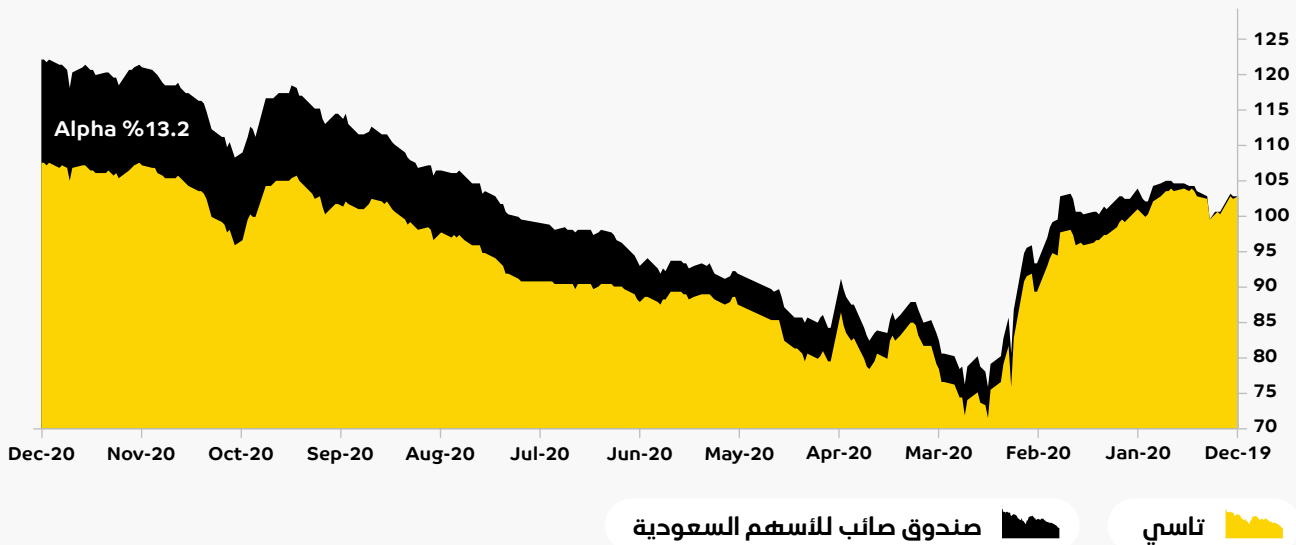
أداء متميز ونمو مستدام لعام 2020م



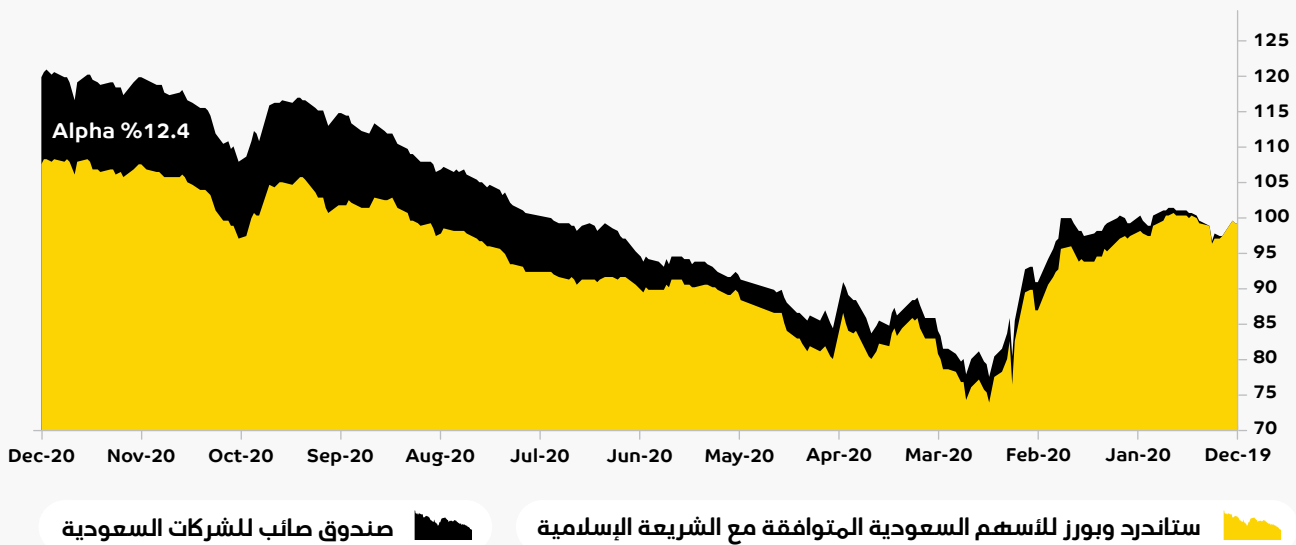
أداء متميز لصناديق الأسهم السعودية

قدمت صناديقنا الاستثمارية في الأسهم السعودية أداءً متميزاً خلال عام 2020م حيث حقق صندوق صائب للشركات السعودية وصندوق صائب للأسهم السعودية ثاني أعلى فارق أداء مقارنة بالمؤشر الاسترشادي لكل منهما منذ الإنشاء، متفوقاً على الصناديق الاستثمارية التي تتبع استراتيجية مماثلة بفارق كبير

أداء صندوق صائب للأسهم السعودية مقارنة بمؤشر تاسي



أداء صندوق صائب للشركات السعودية مقارنة بمؤشر ستاندرد وبورز للأسهم السعودية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية



إنجازات الشركة

- استمر نمو الأعمال في الوساطة المحلية والدولية وتمكنت الشركة خلال العام من تحقيق زيادة كبيرة في قاعدة عملاتها بفضل خدماتها الإلكترونية المتميزة والتي تمكن العملاء من فتح حساباتهم الاستثمارية والتداول في مختلف الأسواق من خلال القنوات الإلكترونية بكل يسر وسهولة. شهدت الشركة ارتفاعاً في صافي عموالات الوساطة المحلية، حيث حققت **83.5 مليون ريال سعودي** خلال عام **2020م** بنسبة نمو بلغت **161.5%**، وحققت الوساطة الدولية **23.5 مليون ريال سعودي** بنسبة نمو بلغت **625%**، وجاء تحقيق هذا النمو على الرغم من المنافسة الشديدة ودخول شركات وساطة عالمية في السوق المحلية.
- حرصت الشركة خلال العام على تنويع الخيارات الاستثمارية حيث قامت إدارة الأصول بإطلاق مجموعة من الصناديق الاستثمارية الجديدة ذات جودة عالية كما حافظت الصناديق القائمة على أدائها المتميز، مما انعكس إيجاباً على قيمة الأصول تحت الإدارة والتي وصلت إلى **20.8 مليار ريال سعودي**، وذلك بنسبة ارتفاع بلغت حوالي **11%**، وبلغت إيرادات النشاط ما يقارب **30 مليون ريال سعودي** خلال العام.
- شهدت محفظة الإقراض بالهامش نمواً متميزاً تجاوز **30%** لتصل إلى **636 مليون ريال سعودي** بنهاية عام **2020م**، مدعومة بانخفاض معدلات الفائدة السائدة في السوق وإطلاق منصة التمويل بالهامش عبر القنوات الإلكترونية.
- تطمح إدارة المصرفية الاستثمارية في شركة الاستثمار كابيتال أن تصبح رائدة في مجال الاستشارات المالية في السوق السعودي، حيث أبرمت إدارة المصرفية الاستثمارية خلال عام **2020م** خمسة عقود مع عملاء جدد، يطمح فريق العمل أن تساهم تلك الصفقات في تعزيز مركزه في هذا القطاع. كما وصل فريق العمل إلى مراحل متقدمة في مشروعين قائمين، والتي من المرتقب الإعلان عنها خلال عام **2021م**.
- تم إطلاق صندوق الاستثمار للدخل العقاري 2 بحجم **331.9 مليون ريال سعودي** بنجاح حيث أتم الصندوق الاستحواذ على **6** أصول عقارية مدرة للدخل عبارة عن مرافق تعليمية تقع في مدينة الرياض، وقد بدء تشغيل الصندوق في تاريخ **25 يونيو 2020م**.
- طرح صندوق كادن الاستثمار بحجم **2 مليار ريال سعودي** وذلك للاستحواذ على أصول عقارية مدرة للدخل في مدينة الرياض، حيث تم بنجاح جمع رأس المال المستهدف قبل التاريخ المقرر لإنهاء فترة الطرح الخاص للصندوق، وقد أنهى الصندوق بنجاح الاستحواذ على ثلاثة عقارات قائمة ذات جودة عالية ومميزة تقع في مناطق حيوية بمدينة الرياض، وهي واجهتا التسوق والأعمال المعروفتان باسم واجهة الرياض، إضافة إلى العقار المعروف باسم **”ذا لوجستيك بارك“** وهو عبارة عن مستودعات ذات جودة عالية تقع على طريق الخرج بمدينة الرياض.
- الاستمرار في تطوير الموظفين في الاستثمار كابيتال خلال العام **2020م** حيث تم إعطاء معظم الموظفين دورات تطويرية وإدارية مختلفة، إضافة إلى الدورات التنظيمية الإلزامية لجميع الموظفين. كما واصلت الشركة سياساتها في دعم توظيف الوظائف في عام **2020م**.
- استمرت الاستثمار كابيتال في تأدية دورها كشريك في دفع عجلة التنمية المستدامة والإسهام في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة **2030م** حيث دعمنا قضايا تمكين المرأة السعودية من خلال الإحلال والتدريب والتطوير للكوادر البشرية في عام **2020م**.

التأسيس والمركز القانوني

شركة الاستثمار للأوراق المالية والوساطة (الاستثمار كابيتال) هي شركة سعودية مساهمة مقفلة مملوكة بالكامل للبنك السعودي للاستثمار، تأسست بموجب نظام الشركات في المملكة العربية السعودية ومركزها الرئيسي في مدينة الرياض، وبرأس مال مدفوع قيمته 250 مليون ريال سعودي. تحولت الشركة من شركة ذات مسؤولية محدودة إلى شركة مساهمة مقفلة خلال عام 2015م. تقدم الشركة خدمات في مجال الوساطة وإدارة الأصول (صناديق الأسهم، المحافظ الاستثمارية والصناديق العقارية) والإقراض بالهامش والحفظ والترتيب والخدمات الاستشارية للأفراد والمؤسسات من العملاء في الأسواق الإقليمية والدولية. تخضع الشركة لجميع الأنظمة واللوائح في المملكة العربية السعودية، وهي مرخصة من هيئة السوق المالية السعودية.

الرؤية والرسالة والقيم

الرؤية

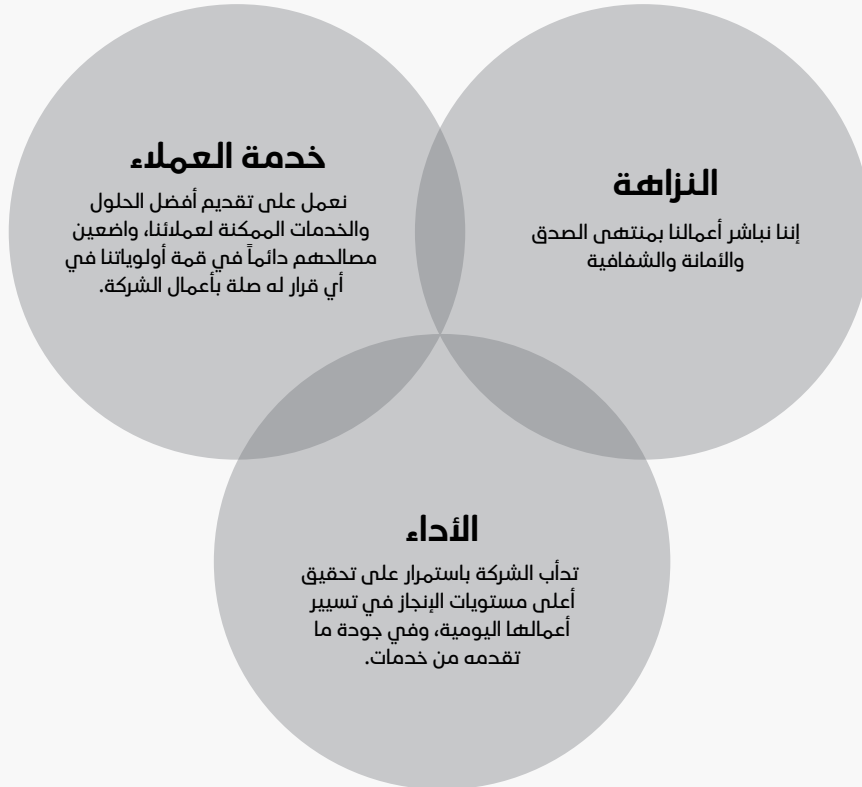
أن نكون من بين مؤسسات السوق المالية القيادية في المملكة العربية السعودية.

الرسالة

تقديم خدمات استثمارية متكاملة تخلق القيمة لعملائنا، ومساهمينا، وموظفينا.

القيم

تحقيقاً لغاياتنا في العمل على تنمية أعمالنا، وتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات الاستثمارية، فإننا نسعى بكل جهد إلى تحقيق قيمة مضافة لعملائنا. ونطلق في ذلك من إيماننا العميق بأن تمسكنا بالراسخ بقيمتنا هو الركيزة الأولى لنا في توطيد علاقتنا بعملائنا.



الوساطة - الأسواق المحلية والدولية

تقوم الشركة بتقديم خدمات التداول لعملائها في مختلف الأصول الاستثمارية في الأسواق المحلية والدولية، حيث تقوم إدارة الوساطة في الاستثمار كإبتال بخدمة العملاء وتنفيذ طلبات التداول الخاصة بهم عبر الهاتف بالاتصال المباشر مع الوحدة المركزية لتداول الأسهم، حيث يقوم نخبة من الوسطاء الكفاء بتنفيذ أوامر العملاء مباشرة في السوق والرد على استفساراتهم بكل احترافية، كما تقدم الشركة برنامج الوساطة الإلكترونية إيكاب تريد "ICAP Trade" والذي يتميز بالأمان والسرعة وسهولة الاستخدام للتداول عبر الإنترنت على أحدث طراز تقني، تسمح المنصة للعملاء بتحليل السوق المحلية والتداول بكل يسر وسهولة في مختلف الأسواق العالمية. علاوة على ذلك، توفر المنصة قنوات متعددة تشمل الأجهزة اللوحية والهواتف الذكية، وتحرص الشركة على الاستثمار في تطوير خدمات الوساطة لديها، لترقى إلى تطلعات عملائها من الأفراد والشركات حيث قامت بتطوير منصة التداول لتشمل أحدث التقنيات والمزايا لإثراء تجربة التداول في سوق الأسهم، كما قمنا بإطلاق منصة الإقراض بالهامش عن طريق القنوات الإلكترونية بمختلف الصيغ لتلبية تطلعات واحتياجات عملائنا الكرام بكل انسيابية وكفاءة حيث يستطيع المتقدمون الحصول على التمويل للتداول في الأسواق المالية خلال 24 ساعة من تقديم الطلب.

كما توفر الشركة أيضاً للعملاء خدمة التداول في الأسواق الدولية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي وأسواق أخرى من مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويتم تنفيذ جميع الاتفاقيات والصفقات مباشرة بين الشركة وعملائها دون الحاجة إلى قيام العميل بالتعامل مع وسيط مالي خارجي. وتقدم الشركة فرص الاستثمار في فئات الأصول المختلفة بما يشمل الأسهم والخيارات وصناديق المؤشرات المتداولة في الأسواق الدولية.

الإقراض بالهامش

توفر الشركة لعملائها تسهيلات الإقراض بالهامش في الأسواق المحلية والدولية، مع مراعاة الشروط والنظام الخاصة بذلك. وتقدم لعملائها أنواعاً مختلفة من منتجات التمويل بالهامش تشمل تسهيلات السحب على المكشوف وتمويل المرابحة، وتخضع حدود الإقراض بالهامش لرقابة دقيقة من قبل إدارة المخاطر. قامت الشركة خلال عام 2019 م بإطلاق منصة التمويل بالهامش عبر الإنترنت التي تتيح للعملاء طلب التسهيلات بمختلف الصيغ والعمليات عبر الإنترنت بسهولة ويسر، وبدون الحاجة لزيارة الفرع.

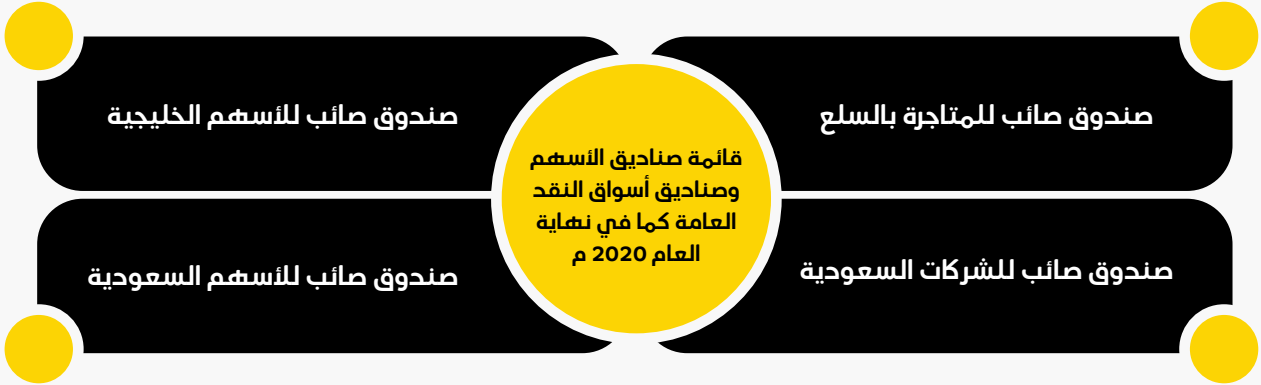
الحفظ

تقدم الشركة خدمة الحفظ لجميع أنواع الأصول والنوراق المالية المدرجة وغير المدرجة لمحافظ عملائها الاستثمارية في الأسواق المحلية والعالمية، حيث تقوم الشركة وبالنيابة عن عملائها بالمتابعة مع الأطراف الأخرى، لإتمام تسوية الصفقات وتحصيل الأرباح وتجزئة الأسهم، وتنفيذ نقل الأسهم وعمليات الرهن، وغيرها من عمليات الحفظ للنوراق المالية.

إدارة الأصول - إدارة المحافظ والصناديق الاستثمارية

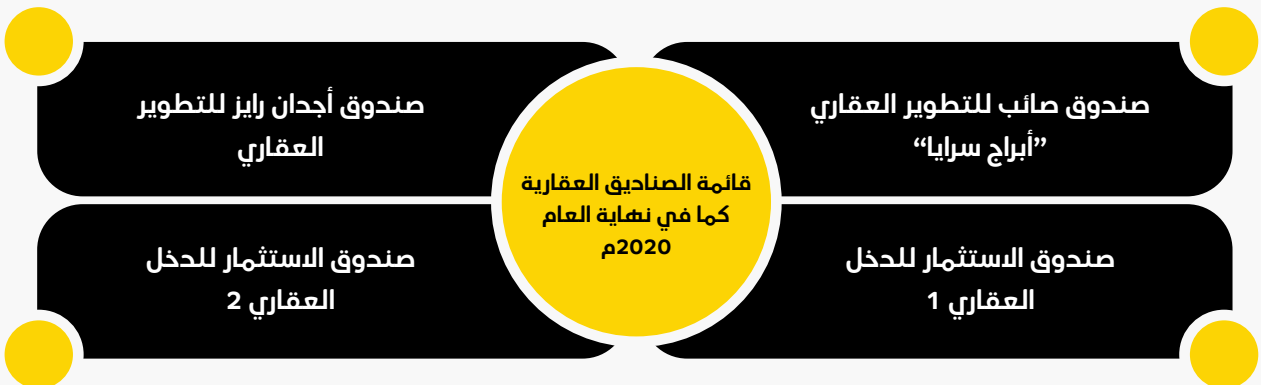
توفر الشركة صناديق استثمارية تقليدية وصناديق متوافقة مع الشريعة الإسلامية تستثمر في السوق السعودي ودول مجلس التعاون الخليجي وغيرها، تتعلق بفئات أوراق مالية مختلفة، بما في ذلك الدخل الثابت وأسواق النقد والأسهم ويتم تطوير وإدارة وتسليم هذه المنتجات والخدمات من خلال فريق متخصص في إدارة الأصول من المحترفين، ويدعم هذا الفريق فريق آخر متخصص في البحوث الاستثمارية. وقد تمت هيكلة كل صندوق لتلبية الاحتياجات المتنوعة لعملائه. ومن الخدمات المقدمة من قبل إدارة الأصول خدمات المحافظ الخاصة التي تساهم في مساعدة كبار المستثمرين من أفراد ومؤسسات في تحقيق أهدافهم الاستثمارية وفقاً للعوائد المتوقعة والمخاطر المناسبة له. أيضاً تقدم الشركة خدمات الودائع الخاصة في أسواق النقد

للعلماء الراغبين في ودائع خاصة بمعدلات ربحية تنافسية. تحرص إدارة الأصول على تزويد العملاء بمعلومات دقيقة وبيانات عن استثماراتها بكل شفافية من خلال التقارير الدورية. كما تنشر أيضًا أسعار وحدات صناديق الاستثمار وتقارير عن أداء الصناديق من خلال موقع الشركة على الإنترنت.



الاستثمار العقاري

تقدم إدارة الاستثمار العقاري لدى الاستثمار كابيتال منتجاتها الاستثمارية عن طريق طرح وإدارة صناديق الاستثمار العقاري بأنواعها المتعددة، طبقاً للأنظمة واللوائح الصادرة من قبل هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية، وذلك للاستفادة من ما يشهده سوق الاستثمار العقاري من تطورات جوهرية، من شأنها خلق فرص ذات عوائد استثمارية جاذبة للمستثمرين المهتمين بالاستثمار في هذا القطاع المتنامي في المملكة، ويتم البحث عن تلك الفرص وتقييمها، ومن ثم توفيرها عن طريق طرح الصناديق العقارية حسب ما يتناسب مع هذه الفرص من جهة، وتطلعات المستثمرين من جهة أخرى. خلال عام 2020م قامت إدارة الصناديق العقارية بإطلاق صندوق الاستثمار للدخل العقاري 2 والذي أتم بنجاح الاستحواذ على 6 أصول عقارية مميزة في قطاع التعليم، كما قامت بتأسيس صندوق كادن الاستثمار للاستحواذ على واجهات التسوق والأعمال المعروفة باسم واجهة الرياض، إضافة إلى العقار المعروف باسم "ذا لوجستيك بارك" وهو عبارة عن مستودعات ذات جودة عالية تقع على طريق الخرج بمدينة الرياض وبلغت قيمة الأصول عند الاستحواذ 2 مليار ريال. مما يؤكد عزم الاستثمار كابيتال على تبوء مكانة رائدة ويجعلها محط أنظار الباحثين عن الفرص العقارية المميزة.



خدمات المصرفية الاستثمارية

تقدم إدارة المصرفية الاستثمارية لعملائها مجموعة متكاملة من الخدمات الاستشارية في أسواق المال، والتي تتمثل في الاكتتابات العامة الأولية في السوق الرئيسية والسوق الموازية ("نو-مو")، وطرح أسهم حقوق أولوية، وعمليات الاندماج والاستحواذ، وأسواق الدين، وإعادة الهيكلة وغيرها من الخدمات المصرفية الاستثمارية. ويتألف فريق العمل في هذا القسم من أفراد مؤهلين يتميزون بالخبرة والمهنية العالية.

تشكيل مجلس الإدارة وتصنيف أعضائه

يتكون مجلس الإدارة كما في 31 ديسمبر 2020م من الأعضاء التالية أسماؤهم:

التصنيف	المنصب	الاسم
مستقل	رئيس مجلس الإدارة	أ.عبدالله الزين
غير تنفيذي	نائب رئيس مجلس الإدارة	أ.فيصل العمران
غير تنفيذي	عضو مجلس إدارة	أ.سلمان الفغم
غير تنفيذي	عضو مجلس إدارة	أ.محمد الفريح
غير تنفيذي	عضو مجلس إدارة	أ.صالح العقلا
مستقل	عضو مجلس إدارة	أ.محمد العيدروس

عضوية أعضاء مجلس الإدارة في الشركات

الجدول التالي يبين عضوية وعمل أعضاء المجلس في شركات أخرى (داخل المملكة أو خارجها) كما في 31 ديسمبر 2020م:

الاسم	عضوية العضو في مجالس إدارة شركات أخرى	عمل العضو كمدير في شركات أخرى
أ.عبدالله الزين	-	• مدير عام برنامج سلطان بن عبدالعزيز للاتصالات الطبية والتعليمية (ميدوننت)
أ.فيصل العمران	• شركة أملاك العالمية • الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) - رئيس المجلس	• الرئيس التنفيذي لدى البنك السعودي للاستثمار
أ.سلمان الفغم	• شركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي	• نائب الرئيس التنفيذي لدى البنك السعودي للاستثمار
أ.محمد الفريح	• شركة أمريكان إكسبرس (السعودية) المحدودة	• مدير عام إدارة تقنية المعلومات والعمليات لدى البنك السعودي للاستثمار
أ.صالح العقلا	-	• مساعد المدير العام/ المصرفية الشخصية لدى البنك السعودي للاستثمار حتى استقالته في 2019/10/31
أ.محمد العيدروس	-	• المؤسس والشريك في انك ريدابل بوكس - دبي • المؤسس والعضو المنتدب في ايثس كراود - دبي

الشركات التابعة

لا يوجد للشركة أي شركات تابعة.

وصف لخطط وقرارات الشركة والتوقعات المستقبلية

قامت الشركة بتعزيز النمو خلال عام 2020م، وذلك من خلال طرح منتجات وخدمات جديدة حيث نجحت الشركة في إطلاق منتجات عقارية فريدة من نوعها، بالإضافة إلى الصناديق الخاصة والعامة. هذا وتطمح الشركة إلى مزيد من النمو من خلال إطلاق صناديق عامة وخاصة وصناديق مدرة للدخل ذات جودة عالية وعوائد مجزية لتناسب تطلعات جميع عملائنا في مختلف القطاعات، بالإضافة إلى التوسع في تقديم خدمات إدارة المحافظ الخاصة سواء كانت محافظ أسواق النقد أو الأسهم أو ذات الأصول المتعددة لمنح عملائنا تجربة استثمارية استثنائية. هذا وتولي الشركة اهتماماً خاصاً بتطوير قدراتها التقنية لخدمة عملائها بطرق أكثر تنوعاً وبفعالية أكبر، فقد قمنا خلال العام بتطوير الخدمات الإلكترونية للشركة ونطمح لمزيد من التطوير في المستقبل.

اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة وسجل حضور

عقد مجلس الإدارة أربعة اجتماعات خلال العام 2020م كالتالي:

اسم العضو	23 مارس 2020	28 يونيو 2020	27 سبتمبر 2020	21 ديسمبر 2020
أ.عبدالله الزين	✓	✓	✓	✓
أ.فيصل العمران	✓	✓	✓	✓
أ.سلمان الفغم	✓	✓	×	×
أ.محمد الفريح	✓	✓	✓	✓
أ.صالح العقلا	✓	✓	✓	✓
أ.محمد العيدروس	✓	✓	✓	✓
نسبة الحضور	% 100	% 100	% 83	% 83

*تمت جميع الاجتماعات عن بعد عبر وسائط التقنية

لجان مجلس الإدارة

يضم مجلس الإدارة اللجان التالية:

1. لجنة المراجعة

الغرض الرئيسي للجنة هو تقديم منهجية منظمة لمجلس الإدارة في الإشراف، ومساعدة المجلس من خلال تقديم المشورة والتوجيهات حول كفاية مبادرات الاستثمار كإبتال في:

- القوائم المالية
- إطار وممارسات الرقابة الداخلية
- نشاط المراجعة الداخلي، ومراجعي الحسابات الخارجيين ومقدمي التأكيدات التخزين

كما تقوم اللجنة بتقديم المساعدة لأعضاء مجلس الإدارة بناءً على المعلومات والتقارير المقدمة من لجنة الإلتزام الإدارية فيما يتعلق بمراقبة الامتثال للقوانين واللوائح والقواعد السلوكية

أعضاء اللجنة كما في 31 ديسمبر 2020م:

الاستاذ شانكار شاتا ناتان عضو	الاستاذ سراج زكريا عضو	الاستاذ بدر علاف عضو	الاستاذ محمد العيدروس رئيس اللجنة
----------------------------------	---------------------------	-------------------------	--------------------------------------

تم عقد 4 اجتماعات للجنة خلال العام 2020م كالتالي:

اسم العضو	09 مارس 2020	08 يونيو 2020	14 سبتمبر 2020	07 ديسمبر 2020
أ.محمد العيدروس	✓	✓	✓	✓
أ.سراج زكريا	✓	✓	✓	✓
أ.وليد العمري	✓	✓	R	R
أ.بدر علاف	✓	✓	✓	✓
أ.شانكار شاتا ناتان	NM	✓	✓	✓
نسبة الحضور	% 100	% 100	% 100	% 100

NM لم يتم تعيين العضو R استقالة العضو

*تمت جميع الاجتماعات عن بعد عبر وسائط التقنية

2. لجنة الترشيحات والمكافآت

يتمثل دور اللجنة في تقديم الدعم إلى مجلس الإدارة من خلال رفع التوصيات المتعلقة بالمكافآت وسياسات الحوافز، ومكافآت الإدارة العليا، والتعيينات وسياسات عزل واستمرارية الإدارة العليا.

أعضاء اللجنة كما في 31 ديسمبر 2020م:

الأستاذة نسرين الدوسري عضو	الأستاذ سعود الحوشان عضو	الأستاذ فيصل العمران رئيس اللجنة
-------------------------------	-----------------------------	-------------------------------------

جميع قرارات اللجنة لسنة 2020م تمت بالتمرير من خلال البريد الإلكتروني.

3. لجنة المخاطر

يتمثل دور اللجنة في تقديم الدعم إلى مجلس الإدارة في الإشراف على وضع إطار عمل للمخاطر، وإدارة المخاطر والمبادئ التوجيهية لتقييم المخاطر والسياسات المتعلقة بالسوق والائتمان ومخاطر السيولة والتمويل وتحمل المخاطر، إضافة إلى ما سبق تقوم اللجنة بتقييم جميع المنتجات والصناديق والأدوات والعمليات الجديدة التي ستقوم الشركة بإطلاقها.

أعضاء اللجنة كما في 31 ديسمبر 2020م:

الأستاذ منصور العبيكان (عضو منذ يونيو 2020م)	الأستاذ ديفيد كيني عضو	الأستاذ سلمان الفغم عضو	الأستاذ فيصل العمران رئيس اللجنة
---	---------------------------	----------------------------	-------------------------------------

تم عقد أربعة اجتماعات للجنة خلال العام 2020م كالتالي:

اسم العضو	08 مارس 2020	07 يونيو 2020	13 سبتمبر 2020	06 ديسمبر 2020
أ. فيصل العمران	✓	✓	✗	✓
أ. سلمان الفغم	✓	✓	✓	✓
أ. ديفيد كيني	✓	✓	✓	✓
أ. منصور العبيكان	N/A	N/A	✓	✓
نسبة الحضور	% 100	% 100	% 75	% 100

*تمت جميع الاجتماعات عن بعد عبر وسائط التقنية

4. اللجنة التنفيذية

يتمثل دور اللجنة في تقديم الدعم إلى مجلس الإدارة من خلال تقديم المشورة اللازمة بشأن الرقابة على إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات العامة للشركة وكذلك الأعمال الرئيسية المالية وغير المالية التي تقوم أنشطة الشركة الرئيسية وعملياتها. كما تقوم اللجنة بالإشراف على محفظة الاستثمار الخاصة بالشركة والموافقة على القرارات المتعلقة بالأعمال الجديدة.

أعضاء اللجنة كما في 31 ديسمبر 2020م:

الأستاذة محمد الفريح
عضو

الأستاذ محمد العيدروس
عضو

الأستاذ فيصل العمران
رئيس اللجنة

تم عقد أربعة اجتماعات للجنة خلال العام 2020م كالتالي:

اسم العضو	08 مارس 2020	07 يونيو 2020	13 سبتمبر 2020	06 ديسمبر 2020
أ.فيصل العمران	✓	✓	✗	✓
أ.محمد العيدروس	✓	✓	✓	✓
أ.محمد الفريح	✓	✓	✓	✓
نسبة الحضور	% 100	% 100	% 67	% 100

*تمت جميع الاجتماعات عن بعد عبر وسائط التقنية

5. لجنة تقييم الأوراق المالية

يتمثل دور اللجنة في تقديم الدعم إلى لجنة المخاطر في الوفاء بمسؤولياتها الرقابية، فيما يتعلق بإدارة المخاطر وتحديد هامش (نسبة القرض إلى القيمة) للأسهم المدرجة في سوق الأسهم السعودية، التي يجري عليها توفير هامش الإقراض، بضمان الأسهم من قبل الشركة.

أعضاء اللجنة كما في 31 ديسمبر 2020م:

الأستاذ خالد الرئيس
عضو

الأستاذ ديفيد كيني
عضو

الأستاذ سلمان الفغم
نائب الرئيس

الأستاذ فيصل العمران
رئيس اللجنة

تم عقد أربعة اجتماعات للجنة خلال العام 2020م كالتالي:

اسم العضو	17 فبراير 2020	18 يونيو 2020	17 أغسطس 2020	25 نوفمبر 2020
أ.فيصل العمران	✗	✗	✗	✗
أ.سلمان الفغم	✓	✓	✓	✓
أ.ديفيد كيني	✓	✓	✓	✓
أ.خالد الرئيس	✓	✓	✓	✓
نسبة الحضور	% 75	% 75	% 75	% 75

*تمت جميع الاجتماعات عن بعد عبر وسائط التقنية

مكافآت وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة وخمسة من كبار التنفيذيين

البيان	أعضاء المجلس التنفيذي	أعضاء المجلس غير التنفيذيين / وأعضاء المجلس المستقلون	خمسة من كبار التنفيذيين ممن تلقوا أعلى المكافآت والتعويضات يضاف إليهم الرئيس التنفيذي والمدير المالي إن لم يكونا ضمنهم
الرواتب والأجور	-	-	4,136.08
البدلات	-	-	1,850.57
المكافآت الدورية والسنوية	-	1500	3,833.50
الخطط التحفيزية	-	-	-
العمولات	-	-	-
أي تعويضات أو مزايا عينية أخرى تدفع بشكل شهري أو سنوي	-	-	708.80
الإجمالي	-	1500	10,528.95

* جميع المبالغ بالآلاف الريالات ما لم يذكر خلاف ذلك

يتقاضى أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين مكافآت و تعويضات لقاء عضويتهم في مجلس إدارة الاستثمار كابيتال، كما هو موضح في الجدول السابق، ولا يوجد أي تنازلات من قبل الأعضاء أو كبار التنفيذيين عن أي مكافآت أو تعويضات.

البيان	أعضاء المجلس التنفيذي	أعضاء المجلس غير التنفيذيين	أعضاء المجلس المستقلين
بدل حضور جلسات المجلس		450	350
بدل حضور جلسات اللجان		600	100
المكافآت الدورية والسنوية			
الخطط التحفيزية			
أي تعويضات أو مزايا عينية أخرى تدفع بشكل شهري أو سنوي			
المجموع		1050	450

* جميع المبالغ بالآلاف الريالات ما لم يذكر خلاف ذلك

العقوبات والجزاءات

تلتزم الشركة بتطبيق جميع الأنظمة والقواعد واللوائح الصادرة من هيئة السوق المالية والجهات التنظيمية أثناء ممارسة أعمالها. خلال العام 2020م قامت هيئة السوق المالية بفرض عقوبتين على الشركة كالتالي:

- غرامة مالية قدرها (30,000) ثلاثون ألف ريال سعودي لمخالفة الفقرة (ب) من المادة الخامسة من لائحة مؤسسات السوق المالية.

- غرامة مالية قدرها (10,000) عشرة آلاف ريال سعودي لمخالفة الفقرة (ب) من المادة الخامسة من لائحة مؤسسات السوق المالية.

كما تم تنفيذ خطة تصحيحية لمعالجة جميع المخالفات وتفادي وقوعها في المستقبل.

نتائج المراجعة السنوية لفعالية الإجراءات الرقابية الداخلية في الشركة

إن الإدارة مسؤولة عن إنشاء نظام فعال للرقابة الداخلية والمحافظة عليه على مستوى الشركة. يتضمن نظام الرقابة الداخلية السياسات والإجراءات والعمليات التي صممت تحت إشراف مجلس الإدارة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة.

إن نطاق عمل إدارة المراجعة الداخلية مستقل عن الإدارة التنفيذية، حيث يشمل تقييم مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية في الشركة. جميع الملاحظات المهمة والجوهرية المنبثقة عن أعمال إدارة المراجعة الداخلية يتم رفعها في تقارير إلى لجنة المراجعة التابعة لمجلس إدارة الشركة. تقوم لجنة المراجعة بمراقبة كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية، للحد من المخاطر التي تم تحديدها وقياسها، بهدف الحفاظ على مصالح الشركة.

يتم بذل جهود منسقة ومتكاملة من جميع وحدات وإدارات الشركة، لتحسين بيئة الرقابة على المستويين العام، من خلال المراجعة المستمرة، وتسهيل الإجراءات لمنع وتصحيح أي قصور في الرقابة. أوكلت إلى كل وحدة من وحدات الشركة وتحت إشراف الإدارة التنفيذية العليا مسؤولية تصحيح أوجه القصور في الرقابة التي تم تحديدها من قبل المراجعين الداخليين والخارجيين، وعدد من وحدات الرقابة الأخرى على مستوى الشركة.

تم تصميم النظام الرقابي الداخلي للشركة بشكل يضمن اطلاع مجلس الإدارة على كيفية إدارة المخاطر، من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة. إن أنظمة الرقابة الداخلية مهما وصلت إليه من احترافية في تصميمها فلن تقوم بمنع أو كشف جميع أوجه القصور في الرقابة، علاوة على أن التقييمات الحالية لمدى فعالية الأنظمة لفترات مستقبلية تخضع لقيود قد تصبح معها ضوابط الرقابة غير ملائمة، نتيجة للتغيرات في المتطلبات والامتثال للسياسات والإجراءات.

استناداً إلى نتائج الاختبارات والتقييمات المستمرة لنظام الرقابة الداخلية، من قبل إدارة المراجعة الداخلية، التي تمت خلال العام بناءً على خطة المراجعة الداخلية، المبنية على أساس المخاطر المعتمدة من قبل لجنة المراجعة، تعتبر الإدارة ولجنة المراجعة أن نظام الرقابة الداخلية الحالي في الشركة بشكل عام ملائم ومناسب، ويتم تنفيذه ومراقبته على نحو فعال. نقاط الضعف التي وجدت من خلال المراجعة تمت معالجتها أو تم وضع خط زمني لمعالجتها.

إدارة المخاطر

تعرف المخاطر على أنها احتمال الخسارة، إما بشكل مباشر من خلال فقدان الدخل أو رأس المال، وإما بشكل غير مباشر من خلال فرض قيود على قدرة المؤسسة على تحقيق أهداف أعمالها. وتشكل هذه القيود خطراً، حيث من شأنها أن تحد من قدرة الشركة على إدارة أعمالها أو الاستفادة من الفرص المتاحة لتعزيزها. في الشركة، تكون الأهداف الرئيسية لإدارة المخاطر هي ضمان أن نتائج الأنشطة المعرضة للمخاطر تتماشى مع استراتيجيات الشركة والرغبة في المخاطرة، وأن هناك موائمة بين المخاطرة والعائد، من أجل تعظيم أرباح المساهمين، ويوفر إطار عمل إدارة المخاطر على مستوى الشركة أساساً لتحقيق هذه الأهداف.

إدارة المخاطر الفاعلة هي إتاحة السيطرة والرقابة بشكل أكبر لتحقيق الموائمة بين المخاطر التي تقبلها الشركة (بعائد يتماشى مع هذه المخاطر) والمخاطر التي ترغب الشركة في الحد منها. وعلى الرغم من أن إدارة المخاطر تسعى إلى رصد المخاطر التي يتم تحديدها وحصرها ضمن الحدود المقبولة إلا أن الشركة تنظر إلى الغرض من إدارة المخاطر بنظرة شمولية موضوعية، وليست نظرة تحوطية بحتة.

ويكون مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن تحديد قدرة الشركة على تحمل المخاطر، وتتضمن المبادئ الرئيسية قابلية الشركة للتعرض للمخاطر والتي أقرها مجلس الإدارة، وهي كما يلي:

• **موارد رأس المال:** تفضل الشركة الاحتفاظ بحد لا يقل عن 20 % من إجمالي متطلبات الحد الأدنى لرأس المال في كل الأوقات.

• **مخاطر التشغيل:** تهدف الشركة إلى أن لا تتكبد خسائر تشغيلية تزيد عن المبلغ المحدد خلال العام الواحد.

• **إدارة السيولة:** ترغب الشركة في الحصول على سيولة كافية من خلال الإدارة المثلى للأصول والخصوم وتعتزم الشركة أن يكون لديها سيولة كافية تمكّن الشركة من تنفيذ أنشطتها الأساسية في ظل ظروف السوق الصعبة والمعقدة من دون الحاجة للحصول على تمويل جديد.

• **مخاطر السمعة:** تهدف الشركة إلى أن لا تتعرض سمعتها لأي ضرر جوهري، خلال العمليات التي تقوم بها أو خلال مزاولتها لنشاطها.

• يجب أن لا تتهاون الشركة مع أي مخالفة للأحكام التنظيمية والإرشادات المتعلقة بخطوط أعمالها أو الأنظمة والتشريعات الصادرة عن هيئة السوق المالية.

ولتغراض إدارة المخاطر ورأس المال، تلتزم الشركة أيضاً بقواعد الكفاية المالية الصادرة عن هيئة السوق المالية، التي تغطي الإدارة الحكيمة والحصيفة للمخاطر، والإدارة الكافية لرأس المال، للحد من أي مخاطر.

إضافة إلى ما سبق، تقوم إدارة المراجعة الداخلية للشركة برفع تقاريرها إلى لجنة المراجعة التابعة لمجلس الإدارة، والتي تقدم تأكيد مستقل عن مدى التزام إدارات الشركة بسياسات وإجراءات المخاطر ومدى كفاية وفعالية إطار إدارة المخاطر في الشركة بشكل عام.

فيما يلي وصف للمخاطر المهمة التي تتعرض لها الشركة وكيفية إدارتها:

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المتمثلة في عدم قدرة طرف ما على تسديد دين مستحق أو قرض أو شكل آخر من أشكال الائتمان (سواء كان قيمة القرض الرئيسي أو الفائدة أو كليهما). وتنشأ المصادر الرئيسية لمخاطر الائتمان في الشركة من مصدرين محتملين: (1) تسهيلات الهامش الخاصة بعملاء الشركات والأفراد وتشمل كلاً من التسهيلات التقليدية (السحب على المكشوف) والإسلامية (المرابحة) و(2) الاستثمارات المملوكة للشركة.

للشركة نظام شامل لإدارة مخاطر الائتمان يشمل رصد مخاطر الائتمان المستقلة ومراقبة مخاطر الائتمان. وفيما يتعلق بتسهيلات الهامش التي تقدمها الشركة، يوجد سياسة تفصيلية تغطي المعايير الواجب أخذها بعين الاعتبار قبل الموافقة على طلب منح العميل تسهيلات الهامش وقواعد الصرف والضوابط المختلفة الواجب توافرها أثناء مدة التسهيلات. كما يوجد حد أدنى من نسب التغطية المطلوبة يجب توفرها لصرف تسهيلات الهامش اعتماداً على السوق.

وتقوم إدارة المخاطر بالمراقبة المستمرة للضوابط والحدود المختلفة المعمول بها للموافقة على هذه التسهيلات. إضافة إلى نسب الحد الأدنى للتغطية، يوجد ضوابط للحد الأقصى لكل عميل وحدود استحقاق وطلبات زيادة النقد لتغطية الخسائر المحتملة وضوابط لمخاطر أخرى من أجل تقليل مخاطر الائتمان الناشئة عن هذه التسهيلات.

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر المتعلقة بانخفاض قيمة الاستثمار نتيجة عوامل تقلب السوق. وعوامل مخاطر السوق التي تكون موضع اهتمام الشركة هي مخاطر الأسهم، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر الصرف الأجنبي، مخاطر الائتمان، مخاطر الائتتاب، مخاطر السلع ومخاطر التسوية. تعرض الشركة لمخاطر السوق محدود، حيث لا يوجد لدى الشركة رصيد تداول نشط، حيث تستثمر الشركة الفائض من النقد في استثمارات مختارة بعناية قامت بتحليلها بعد تحري العناية الواجبة والمناسبة.

لا يوجد لدى الشركة رصيد تداول نشط، ومع هذا وضعت الشركة سياسة استثمار تفصيلية والتزمت باتباعها، تحتوي هذه السياسة على حدود للتداول وحدود للاستثمار وحدود للتعرض للمخاطر، وتقوم الشركة باتباع هذه السياسة بصرامة عند اتخاذها أي قرار استثماري بصفة أصيل.

تقوم إدارة المخاطر برصد ومراقبة مخاطر السوق وتكون مسؤولة عن ضمان قياس التعرض لمخاطر السوق، وفقاً لسياسات محددة، ويتم رفع التقارير عنها يومياً وفقاً لحدود الرقابة المقررة.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها، نتيجة عدم وجود مصادر كافية أو يكون في إمكان الشركة توفير هذه الموارد، ولكن بتكاليف باهظة، وتنقسم أشكال السيولة إلى مخاطر سيولة الأصول وسيولة التمويل. وتنشأ مخاطر سيولة التمويل عند عدم القدرة على الحصول على السيولة اللازمة لتمويل الالتزامات، بموجب شروط مقبولة عند الحاجة. وتنشأ مخاطر سيولة الأصول عند عدم القدرة على التصرف في هذه الأصول، بقيمة السوق الحالية دون أن تتأثر قيمة الأصول.

وعندما يتعلق الأمر بمخاطر سيولة التمويل، ترصد الشركة وضع السيولة بانتظام، لتلبية أي التزامات في الوقت المناسب. كما تقوم الشركة بعمل اختبارات التحمل اللازمة لتقييم السيناريو الأسوأ فيما يتعلق بأزمة السيولة، بغرض تقييم قدرة الشركة على المحافظة على وضع رأسمالي كافٍ إذا ما حدث هذا السيناريو.

كما تراقب الشركة أيضاً عن كثب توافر خطوط التمويل للوفاء بالالتزامات. وتسعى الشركة للمحافظة على مجموعة من الاستثمارات ذات سيولة عالية غير مثقلة برهونات، والتي يمكن تسيلها في الوقت المناسب، لتلبية متطلبات إدارة السيولة النقدية غير المتوقعة التي تنشأ في سياق الأعمال. ويوجد لدى الشركة سياسة لمخاطر السيولة معتمدة من مجلس الإدارة تتناول الجوانب المذكورة آنفاً.

مخاطر العمليات

حسب معايير بازل 2، تعرف مخاطر العمليات على أنها مخاطر الخسارة المباشرة أو غير المباشرة، الناتجة عن عوامل بشرية وأحداث خارجية وعدم كفاية أو إخفاق الإجراءات الداخلية أو الأنظمة، وبصفة عامة يوجد أربعة أسباب رئيسية تم تحديدها في تعريفات مخاطر التشغيل النموذجية، حيث تظهر أحداث مخاطر العمليات عند عدم كفاية أو إخفاق بسبب الأفراد (عوامل بشرية) والإجراءات والأنظمة أو أحداث خارجية. ووضعت الشركة نموذجاً من ثلاثة خطوط دفاع، لكي تقوم بإدارة مخاطر العمليات، وهي على النحو التالي:

يكون خط الدفاع الأول عبارة عن إدارة العمل المعنية، حيث تكون مسؤولة بصفة رئيسية عن تعريف وإدارة الحد من المخاطر المرتبطة بالمنتجات وإجراءات عملها. ويشترك خط الدفاع الأول في اختبار وإقرار مدى كفاية وفعالية الضوابط الموضوعية والامتثال لسياسات وإجراءات الشركة.

خط الدفاع الثاني هي إدارة المخاطر وإدارة المطابقة والالتزام بالشركة، وتكون مسؤولة عن تحديد المصادر المحتملة للمخاطر التي يمكن أن تنشأ نتيجة لأعمال الإدارات المختلفة ووظائف الدعم في الشركة. كما تكون إدارة المخاطر أيضاً مسؤولة عن إعداد وحفظ سجل تفصيلي للمخاطر من شأنه تحديد المصادر المحتملة للمخاطر والضوابط الممكنة، التي يعمل بها من أجل التخفيف من المخاطر التي تم تحديدها.

يكون خط الدفاع الثالث هو المراجعة، حيث تكون إدارة المراجعة الداخلية في الشركة مسؤولة عن تقييم الامتثال لسجل المخاطر وتقديم تقييم مستقل لمدى كفاية وفعالية إطار الرقابة على المخاطر. ويقوم رئيس إدارة المراجعة الداخلية برفع تقاريره إلى لجنة المراجعة التي هي إحدى لجان مجلس الإدارة. وإضافة إلى ذلك، تأخذ الإدارة أيضاً نهج التدقيق على أساس المخاطر باستخدام سجل المخاطر كمدخل لإجراء عمليات التدقيق.

بالإضافة إلى الإطار المذكور آنفاً، فقد استمرت الشركة في توثيق السياسات والإجراءات التفصيلية لجميع قطاعات الأعمال والوظائف داخل الشركة التي تشرح وتغطي الطرق والعمليات التي ينبغي أن تتم الأمور عليها، لتحقيق أهداف العمل مع الحد الأدنى من الأخطاء. تتم مراجعة سياسات وإجراءات الشركة بشكل منظم من قبل الإدارة والموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة. تمتلك الشركة سجلاً تفصيلياً للمخاطر يشتمل على وصف للمخاطر والضوابط المتعلقة بكل منها، والتي قد تواجهها الشركة أثناء سير عملياتها خلال السنة.

استمرارية الأعمال

إدراكاً من الشركة لمدى أهمية التخطيط لاستمرارية الأعمال، فقد واصلت الشركة سعيها الدؤوب محرزة تقدماً ملحوظاً في هذا المجال خلال عام 2020م. ولا شك أن وجود خطة فعالة لاستمرارية الأعمال من شأنه تسهيل تصدي الشركة بطريقة فورية، مدروسة ومنسقة في حالة أزمات الانقطاع، أو التوقف الخطير لعمليات الشركة. كما تساعد خطة استمرارية الأعمال الشركة في التصدي بفعالية أيضاً لأي خلل أو انقطاع في عملياته وإعادة العمليات إلى وضعها الطبيعي بأسرع وقت ممكن بكفاءة بعد أي كارثة أو حادث طارئ غير متوقع قد يعطل سير العمليات بشكل كلي أو جزئي. وقد قامت الشركة خلال عام 2020م بتعزيز مستويات الاختبارات لخطة استمرارية الأعمال والإجراءات المتعلقة بها. حيث أجرت الشركة اختباراً مفصلاً لحالة من حالات انقطاع العمل خلال العام، وقد تم أخذ نتيجة الاختبار بعين الاعتبار لتطوير خطة استمرارية العمل وتعزيز الثقة بأن الشركة قادرة على التعامل مع أي حالة طارئة قد تقع في أي وقت. وستواصل الشركة إجراء الاختبارات لعملياتها من حيث استمرارية الأعمال، حيث سيتم إجراء اختبارات لا تقل عن مرتين في السنة حسب توصيات مجلس الإدارة.

تقرير مراجعي الحسابات للعام المالي 2020م

أقرت الجمعية العامة للشركة تعيين ارنست ويونغ وشركاهم كمراجع حسابات للشركة للسنة المالية 2020م. ولم يسجل تقرير مراجعي الحسابات المعيّنين من قبل الشركة أي أخطاء جوهرية عن القوائم المالية للعام 2020م.

المعلومات المالية ونتائج الأعمال

ملخص نتائج أعمال الاستثمار كابيتال في السنوات المالية الخمس الأخيرة 2016-2020

2016	2017	2018	2019	2020	البند
88,047	87,035	87,524	106,004	167,816	إجمالي الدخل
78,398	81,226	77,110	71,980	86,438	إجمالي المصاريف
9,649	5,809	10,414	34,024	81,378	صافي الدخل قبل مخصص الزكاة والدخل
7,700	6,000	8,848	13,208	15,245	مخصص الزكاة والدخل
1,949	(191)	1,566	20,816	66,133	صافي الدخل بعد مخصص الزكاة والدخل
-	405	1,923	4,923	(606)	بنود الدخل الشامل الأخرى
1,949	214	3,489	25,739	65,527	إجمالي الربح الشامل
423,857	462,404	454,812	565,447	717,293	إجمالي الموجودات
67,360	103,258	92,453	177,349	263,667	إجمالي المطلوبات
356,497	359,146	362,359	388,098	453,626	إجمالي حقوق المساهمين
% 0.55	% (0.05)	% 0.43	% 5.36	% 14.58	نسبة العائد على حقوق الملكية
% 0.46	% (0.04)	% 0.34	% 3.68	% 9.22	نسبة العائد على الموجودات
% 84	% 78	% 80	% 69	% 63	حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات
344,618	345,004	348,336	374,355	439,062	قاعدة رأس المال
105,260	130,122	124,520	146,073	177,751	الحد الأدنى لرأس المال المطلوب
3.27	2.65	2.80	2.56	2.47	نسبة كفاية رأس المال (مرة)

* جميع المبالغ بآلاف الريالات ما لم يذكر خلاف ذلك

النتائج التشغيلية للعمليات للعام المالي 2020م

تضاعفت الأرباح بأكثر من مرة ونصف مقارنة بالعام 2019م بنمو فاق التوقعات حيث بلغ إجمالي دخل الشركة 168 مليون ريال سعودي مقارنة بمبلغ 106 مليون ريال سعودي في العام السابق ، بارتفاع قدره 58 % وذلك على النحو التالي:

- بلغت إيرادات الوساطة (للسواق المحلية والدولية) 107 مليون ريال سعودي مقارنة بمبلغ 35.2 مليون ريال سعودي حققتها الشركة في العام 2019 بارتفاع قدره 204 % نتيجة زيادة النشاط في التداولات في السوق المحلية والدولية وتوفير خدمة فتح الحسابات الاستثمارية من خلال القنوات الإلكترونية بدون الحاجة إلى زيارة الفرع.
- بلغت إيرادات إدارة الأصول 30.1 مليون ريال سعودي مقارنة بمبلغ 42.2 مليون ريال سعودي في العام 2019م ونمت الأصول المدارة بنسبة بلغت 11 %.
- بلغت إيرادات العمولات 27.5 مليون ريال سعودي مقارنة بمبلغ 23 مليون ريال سعودي في العام 2019م بارتفاع قدره 19% نتيجة لزيادة معدلات استخدام منتجات التمويل بالهامش من قبل العملاء.

بالإضافة إلى زيادة نشاط التداول في سوق الأسهم خلال العام، حيث أدى إطلاق خدمة طلب تمويل بالهامش من خلال القنوات الإلكترونية بدون زيارة الفرع إلى تشجيع المزيد من العملاء على التقدم للحصول على المنتج.

• هذا وبلغ إجمالي الدخل التشغيلي قبل الزكاة 81.4 مليون ريال سعودي مقارنة بمبلغ 34 مليون ريال سعودي في العام 2019م بزيادة قدرها 139 %، ما يمثل هامش دخل تشغيلي قدره 48 % للعام 2020م مقارنة بهامش 32 % للعام 2019م.

• حققت الشركة دخلًا شاملاً بقيمة 65.5 مليون ريال سعودي مقارنة بمبلغ 25.7 مليون ريال في عام 2019م محققةً بذلك مستوى نمو قياسي بلغ 155 %.

أي مصلحة وأوراق مالية تعاقدية وحقوق اكتتاب تعود لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين وأقربائهم

لا يوجد أي مصلحة أو أوراق مالية تعاقدية وحقوق اكتتاب تعود لأعضاء مجلس إدارة الشركة في أسهم الشركة خلال عام 2020م.

قروض الشركة

وقعت الشركة اتفاقية تسهيلات بنكية مع البنك السعودي للاستثمار، لتمويل منتجات قروض الهامش وتمويل المرابحة المقدمة للعملاء بقيمة 1.2 مليار ريال سعودي بحد أقصى ورصيد قائم بمبلغ 198 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2020م، وهذا ويتم تجديد اتفاقية التسهيلات سنوياً.

الصفقات مع الأشخاص ذوي الصلة

حصل بعض أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا على قروض تمويل بالهامش بمبلغ 2,155,292 ريال سعودي، وبعوائد هامشية من القروض تبلغ 103,155 ريال سعودي.

أسماء المعنيين بالاعمال أو العقود	طبيعتها	شروطها	مدتها	مبلغها
سعود بن عبدالعزيز بن محمد الحوشان	التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمستثمر بغرض التداول على الأسهم	أساسي	31/03/2022	1,975,201
هشام بن محمد بن عبدالرحمن الفايز	التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمستثمر بغرض التداول على الأسهم	أساسي	30/11/2021	180,092
				2,155,292

هذا وقد دخلت شركة الاستثمار كابيتال عدداً من الاتفاقيات مع البنك السعودي للاستثمار، لتقديم خدمات البريد والأرشفة، وتقنية المعلومات والتأجير، على النحو التالي:

- **اتفاقية تأجير المبنى والخدمات المساندة له :** حيث يقوم البنك بموجبها بتوفير الموقع للمقر الرئيسي للشركة ولفروعها الأربعة ، كما يتم استئجار الممتلكات والمعدات الحالية وأعمال الصيانة للمعدات والمواقع ومواقف السيارات للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2020م بقيمة 3,100,333 ريال سعودي.
- **اتفاقية خدمات البريد :** حيث يقوم البنك بموجبها بتقديم كافة الخدمات البريدية ذات الصلة بالسنة المنتهية 31 ديسمبر 2020م بقيمة 39,000 ريال سعودي.
- **اتفاقية خدمات الأرشفة :** حيث يقوم البنك بموجبها بتقديم خدمات حفظ ملفات الشركة ذات الصلة بالسنة المنتهية 31 ديسمبر 2020م بقيمة 80,000 ريال سعودي.
- **اتفاقية خدمات تقنية المعلومات:** حيث يقوم البنك بموجبها بتقديم كافة خدمات تقنية المعلومات المتعلقة بالبريد الإلكتروني والإنترنت وخدمات الصيانة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2020م بقيمة 2,174,952 ريال سعودي.

الأعمال والعقود بين الشركة وبين أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين

لا يوجد هناك أي عقد كانت الشركة طرفاً فيه، أو توجد فيه مصلحة جوهرية لأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة، أو للرئيس التنفيذي، أو المدير المالي، أو لأي شخص تربطه علاقة بأي منهم (خلاف ما ذكر في التعاملات بين الشركة والأطراف ذات علاقة في هذا التقرير).

الخاتمة

في الختام يتوجه رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لمقام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين ومعاللي رئيس هيئة السوق المالية وكافة منسوبيها، وشركة السوق المالية السعودية (تداول) ومعاللي وزير التجارة والاستثمار وكافة منسوبيها، بالشكر والامتنان لما يبدونه من رعاية واهتمام ودعم مستمر. والشكر موصول لمجلس إدارة البنك السعودي للاستثمار على ثقتهم الغالية ودعمهم المتواصل. كما ينتهز مجلس الإدارة هذه الفرصة ليعرب عن خالص شكره وتقديره لكافة العاملين في إدارات الشركة لجهودهم المخلصة خلال العام 2020 م، وإلى المزيد من الازدهار والتقدم في الأعوام القادمة.

”والله ولي التوفيق“

